

## THE IMPACT OF ISLAMIC FINANCE ON ECONOMIC GROWTH FOR A SAMPLE OF DEVELOPING COUNTRIES FOR THE PERIOD (2010-2020)

Waleed Ashour Khaleed

University of Dhi Qar Faculty of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

waleed.ashour@utq.edu.iq

### ABSTRACT

Islamic banks (IB) have an important role in the growth of GDP of developing countries. Islamic participatory plans merge the origins of lenders and borrowers. It allows the enabled bankers to lend to lending on a long-term basis to create projects with higher properties of risks and return, and thus, to support economic growth. Our analysis studies the contribution of Islamic financing to economic growth. Using a panel data collection, we compare bank brokers and traditional banks to add it to economic growth. We have studied a sample of 120 banks between 2010 and 2020. Through three regular slopes of small squares, and through experimental analysis we found that the development of non-usurious banks supports economic growth. Moreover, the cooperation between the financing situation improves economic growth. The integration of this new financing has not ignored the role of the traditional method of financing. The practicing of the distinguished brokers is also far from their theoretical situation in terms of the results of the participation.

**Keywords:** Islamic banks, bank credit, Islamic finance, gross domestic product.

أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية للفترة (2010-2020)

### المخلص:

البنوك الإسلامية (IB) لها دور هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية. تدمج المخططات التشاركية الإسلامية أصول المقرضين والمقرضين. إنها تسمح بتمكين الوسطاء المصرفيين من الإفراض على أساس طويل الأجل لإنشاء مشاريع ذات خصائص أعلى للمخاطر والعائد، وبالتالي، لدعم النمو الاقتصادي. يدرس تحليلنا مساهمة التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي. باستخدام مجموعة بيانات لوحة، نقارن بين الوسطاء المصرفيين والبنوك التقليدية في إضافتها إلى النمو الاقتصادي. لقد درسنا عينة من 120 بنكاً بين عامي 2010 و2020. من خلال ثلاثة انحدارات عادية للمربعات الصغرى، ومن خلال التحليل التجريبي وجدنا أن تطوير البنوك غير الربوية يدعم النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن التعاون بين وضعي التمويل يحسن النمو الاقتصادي. لم يتجاهل دمج هذا التمويل الجديد دور الطريقة التقليدية للتمويل. إن ممارسة الوسطاء المصرفيين هي أيضاً بعيدة عن وضعهم النظري من حيث نتائج المشاركة. الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الائتمان المصرفي، التمويل الإسلامي، الناتج المحلي الإجمالي.

### مقدمة

خلال العقدين الماضيين، شهدت الخدمات المصرفية الإسلامية نموًا سريعًا. تحرير اللوائح المالية، والعولمة المالية، والتغيرات في التكنولوجيا، وابتكار المنتجات، وولادة العديد من الأسواق الإسلامية الجديدة، وأبرزها الأزمات المالية التي تحفز انتشار التمويل (روسمان 2014)، (Wahab، Zainol، 2014). ونتيجة لذلك، بدأ الأكاديميون والصناعات من مختلف أنحاء العالم في تصور عالم مستقبلي يحركه التمويل الإسلامي في البحث عن نظام اقتصادي أخلاقي ومستدام. ينمو التمويل الإسلامي بسرعة في جميع أنحاء العالم. وفقًا لـ (Banker، 2013)، يُظهر أول إدراج لأكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية (TIFI) أن إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، استنادًا إلى أحدث الأرقام الرسمية، قد نما بنسبة 29.7% خلال العام (2011) لتصل إلى 500،482 مليون دولار على الرغم من أن هذا ضئيل نسبيًا مقارنة بـ 74،232.2 مليار دولار من إجمالي الأصول التي جمعها أكبر 1000 بنك دولي في أحدث قائمة عالمية لمجلة المصرفيين، فإن النمو الهائل الذي يحدث في المؤسسات الإسلامية لا يمكن تعويضه ويمكن أن يكون كذلك. ومن المتوقع أن يتسارع النمو. يبدو أن النمو البالغ 29.7% الموضح في قائمة TIFI، على الرغم من كونه أعلى من أحدث 1000 نمو للأصول بنسبة 16.3%،

يقبل بشكل كبير عن الرقم الحقيقي ، حيث فشلت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع في توفير حتى البيانات الأساسية. وفقاً للمكتب الوطني للبحوث الآسيوية (2013) ، برز التمويل الإسلامي كصناعة سريعة النمو. من خلال استخدام الأدوات التي تحترم الشريعة الإسلامية ، حاولت تعزيز النمو الشامل ، والمشاركة العادلة في المخاطر والعدالة الاجتماعية.

على الرغم من أن الصناعة تمثل أقل من 2٪ من الأصول المصرفية في جميع أنحاء العالم ، إلا أنها تمتلك الآن حوالي 1.6 تريليون دولار من الأصول العالمية. نفس المكتب يسלט الضوء على "عالميا ، سوق التمويل الإسلامي كان ينمو بنسبة تتراوح بين 10٪ و 15٪ سنوياً ، من عام 2010 إلى عام 2020. " ارتفعت الأصول المتوافقة مع الشريعة بأكثر من 160٪ بين عامي 2018 و 2020. وتبلغ قيمة استثمارات التمويل الإسلامي الآن 1.6 تريليون دولار ومن المتوقع أن تنخفض 2.5 تريليون دولار بحلول عام 2025.

وجد كاربيرت (2014) أن تطوير صناعة مصرفية جديدة متوافقة مع الشريعة ، والتي لا تتراحم النظام المصرفي التقليدي في البلدان الإسلامية ، تؤدي إلى ارتفاع الخدمات المصرفية وتنمية القطاع ، مقياساً بمقدار الائتمان الخاص أو الودائع المصرفية المحسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. بعض الاقتصادات النامية ، مثل مصر والأردن والكويت وماليزيا والمملكة العربية السعودية... بالفعل

بدأوا في إدخال هذا النمط الجديد من التمويل في نظامهم الاقتصادي. وبالتالي ، فإن الفهم الأعمق لهذا النمط الجديد من التمويل أمر بالغ الأهمية للفوائد التالية: عدم وجود تجارة مضاربة ، وتقليل عدم اليقين والشك ، وعدم وجود رافعة مالية مفرطة ، والربح (هوامش الربح المعقولة) ، وضمان قوة مساومة متساوية للأطراف ؛ الارتباط بالنشاط الحقيقي ، وما إلى ذلك ، ومن ثم ، فإن البنوك الإسلامية (IB) منخرطة في تحقيق عملياتها في إطار اقتصادي أكثر موثوقية وأكثر تأكيداً. وفقاً لـ (2014) XL Groupe ، من المتوقع أن تبلغ القيمة التقديرية لصناعة خدمات التمويل الإسلامي العالمية 4 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2025 مع إجمالي القيمة الإسلامية.

من المتوقع أن تنمو الأصول من قيمة تقديرية تبلغ 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2025 إلى 6.5 تريليون دولار أمريكي بحلول ذلك الوقت. وتشير غرفة دبي (2018) أيضاً إلى أنه من المتوقع أن يصل مجموع أرباح الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً إلى 30.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024 مدفوعاً بشكل خاص بزيادة التركيز على التجزئة. تتوقع صحيفة الإيكونوميست (2014) أن أصول الخدمات المصرفية الإسلامية نمت بمعدل سنوي قدره 17.6٪ بين عامي 2019 و 2020 ، وستنمو بمتوسط 19.7٪ سنوياً حتى عام 2018.

. قامت هدى (2012) بتحليل وضع الشركات الصغيرة والمتوسطة في السياق العراقي. من أجل النمو والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد ، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة بعض القيود أهمها

نقص التمويل. قد تساعد المخططات التشاركية الإسلامية ، مثل المضاربة 2 والمشاركة 3 في حل هذه المشكلة. إن الطريقة التشاركية للتمويل الإسلامي تمكن الوسطاء المعرفين من توفير أساس طويل الأجل للمشاريع ذات معدلات المخاطر والعائد الأعلى ، وبالتالي الحفاظ على النمو الاقتصادي. باستخدام بيانات من الوكالة الوطنية للإحصاء العراقية ومصرفها المركزي ومراجعة الأدبيات الرئيسية والبيانات الثانوية عن الشركات الصغيرة والمتوسطة العراقية والوسطاء المصرفيين ، توفر الدراسة إطاراً مناسباً يمكن من خلاله استخدام مخطط التمويل الإسلامي لحل فجوات التمويل التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في سياق البلدان النامية

قام الكومي وكروسون (2013) بوصف واختبار منتجات التمويل الأصغر المتوافقة مع الإسلام بشكل تجريبي في حالة عدم تناسق المعلومات والتحقق المكلف من الحالة. وجدوا معدلات امتثال أعلى على نطاق واسع للعقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (تقاسم الأرباح والمشاريع المشتركة) مقارنة بالعقود التقليدية (القائمة على الفائدة). نعتقد أن هناك ملف و عد كبير لهذه الأنواع من القروض في إطار التمويل الأصغر لكل من المسلمين وغير المسلمين. قام كريم وعلي (2014) بفحص ومقارنة IB والبنوك التقليدية (CBs) في 14 منظمة من دول المؤتمر الإسلامي من 1999 إلى 2009. تتكون عينتهم من IB 52 و 186 CBs. أكدت الأدلة التجريبية أن متطلبات رأس المال لها تأثير كبير على سلوكيات الإيداع والإقراض في عينة دراستهم. كما أشاروا إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين متطلبات رأس المال ونمو الودائع والقروض لكل من الوسطاء والبنوك المركزية.

قام غيررت (2014) بالتحقيق في العلاقة بين تطوير الصيرفة الإسلامية وتطوير القطاع المصرفي. بسبب نقص البيانات ، استخدم غيريرت قاعدة بيانات من " IFIRST للبيانات ، تغطي البنوك التجارية الإسلامية في جميع أنحاء العالم خلال الفترة 2005-2015. وجد أدلة تجريبية قوية ومتسقة على أن تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية في البلدان الإسلامية يؤدي إلى تنمية قطاع مصرفي أعلى. في هذه الحالة ، يقاس تطور القطاع المصرفي بمقدار الائتمان الخاص أو الودائع المصرفية المحسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. تحدثت هذه النتيجة من خلال الممارسة المصرفية الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي لا تتراحم النظام المصرفي التقليدي. يوصي التحقيق في أن تمويل المشاريع الإسلامية يحمل وعداً أفضل لتمويل مشاريع PF2 المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك ، فهي خالية من الفوائد ، وتتطوي على تقاسم الخسائر ، إذا كان ينبغي أن تحدث ، الممولين التقليديين للمشروع ، الذين يكرهون بشدة تنفيذ المشاريع.

بالرجوع إلى التحليل السابق ، فإن الدافع النظري والتجريبي وراء تطوير الصيرفة الإسلامية هو تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، على سبيل المثال ، من خلال السماح لمزيد من الناس بالمساهمة في نظام مصرفي "أكثر عدلاً" .

في هذا البحث ، ينصب تركيزنا على تأثير الممارسات المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي لمجموعة دول إسلامية تتكون من 10 دول (البحرين ، مصر ، الأردن ، الكويت ، باكستان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، تركيا ، والإمارات العربية المتحدة. (الإمارات العربية المتحدة)). بالرجوع إلى 120 مصرفاً (54 بنكاً و 66 بنكاً) ، فإن الهدف من دراستنا هو مقارنة مساهمة كل نوع بنك في النمو الاقتصادي. من أجل تقدير مساهمة كل نوع بنك ، قمنا بالتحقيق في هذه العلاقة المتبادلة لـ 54 وسيطاً و 66 بنكاً ، كل على حدة. بهذه الطريقة ، استخدمنا ثلاثة انحدرات للمربعات الصغرى. الأول هو نظرة عامة عامة نختبر فيها مساهمة 120 مصرفاً في النمو الاقتصادي في تلك البلدان العشر من عينتنا. لتمييز تأثير كل نوع ، قمنا بتضمين متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البنك إسلامياً و 0 إذا كان تقليدياً (إذا كنا مهتمين بتأثير IB) والعكس صحيح إذا كنا مهتمين بالتأثير من CB مقارنة بالدراسات السابقة ، مثل دراسة (عبده وشودري ، 2012 ؛ عبده وعمر ، 2012 ؛ فرقاني ومولياني ، 2009 ؛ جونسون ، 2013) ، لم نركز فقط على تأثير الوسطاء المعرفين على النمو الاقتصادي ، لكننا قمنا بدراسة مقارنة بين نوعي البنوك (الإسلامية والتقليدية). جميع المتغيرات في نموذج النمو الثابت ، بينما يتطلب التكامل المشترك (التأثيرات طويلة المدى) أن تكون جميع المتغيرات ، باعتبارها متطلبات مسبقة ، غير ثابتة. نهجنا في هذه الدراسة هو تقدير المرونة على المدى القصير وليس على المدى الطويل التي تتحايلى على نقص البيانات. هناك دافع قوي لنا لتطبيق نهج نموذج النمو لتحليل دور الوسطاء في النمو الاقتصادي. يعتبر التمويل الإسلامي من أهم الأحداث التي شهدتها الصناعة المصرفية خلال العقد الماضي في العديد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية. على الرغم من الحجم الكبير والنمو الكبير لهذا الجزء الأخير ، لا يزال دور الخدمات المصرفية الإسلامية في الاقتصاد محل نقاش حاد ولا يتوفر سوى القليل من العمل التجريبي. على وجه الخصوص ، فإن المصرفية الإسلامية لها العديد من الخصائص التي قد تؤدي إلى النمو الاقتصادي. ومع ذلك ، يوجد القليل من الأدلة التجريبية في هذا السياق. خوارزمية البحث هي كما يلي: يبين القسم 2 على الأدبيات ذات الصلة ، متبوعاً بالقسم 3 الذي يلخص طريقة وأسلوب الدراسة ، بينما يعرض القسم 4 الإحصاء الوصفي المستخدم ويصور النتائج التجريبية وعلى التعليقات التوضيحية. أخيراً ، يحتوي القسم 5 على النتائج ويعرض بعض الآثار المترتبة على السياسة.

## 2. مراجعة الأدبيات :

### 2.1. المصارف والنمو الاقتصادي

ركزت العديد من الأبحاث على الدور الذي تلعبه البنوك في النمو الاقتصادي (انظر على سبيل المثال برنانكي ، 1983 ؛ برونر وميلتزر ، 1963 ؛ تشانغ ، جيا ، وانج ، 2010 ؛ كول ، موشيريان ، 2008 ؛ Lolos ، Hondroyiannis ، & باباييترو ، 2005 ؛ كاشياب وشتاين ، 2000 ؛ ناصر والغزواني ، 2007 ؛ أويدا ، 2013 ، إلخ). هناك جدل عام حول هذه الدراسات حول العلاقة التي تربط البنوك بالنمو الاقتصادي. قام برنانكي (1983) وبرونر وميلتزر (1963) وكاشياب وشتاين (2000) بالتحقيق في دور البنوك في نقل السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية إلى المستوى المحلي. وأكدوا أن التنمية المالية المحلية مهمة. أظهر تحقيقهم أيضاً أنه إذا كانت أسواق رأس المال مجزأة ، فسيكون هناك اختلاف في الناتج بسبب تباين الإقراض المصرفي وهذا ما يقترحه بيكر. باستخدام نماذج VAR ، (Hondroyiannis et al. (2005) نظر تجريبياً في العلاقة طويلة المدى بين تطور النظام المصرفي وأسواق الأوراق المالية ، والأداء الاقتصادي لحالة اليونان خلال الفترة (1986-1999). تؤكد النتائج التجريبية على أن تمويل كل من البنوك وأسواق الأسهم يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل على الرغم من أن تأثيره ليس كبيراً. علاوة على ذلك ، (Hondroyiannis et al. (2005) أوضح أن مساهمة التمويل المصرفي في تمويل النمو الاقتصادي تبدو أعلى من مساهمة أسواق الأسهم.

### 2.2. البنوك الإسلامية IB والنمو الاقتصادي EG

كانت العلاقات بين البنوك الإسلامية الدولية والأنشطة الاقتصادية أو النمو الاقتصادي على المستوى المحلي محور اهتمام العديد من الباحثين في السنوات الأخيرة. على الرغم من الآراء الإيجابية حول الصيرفة والتمويل الإسلامي المتداول في الدوائر المالية ، فإن هذه الآراء لم تلق الكثير من المعالجة المنهجية والتجريبية. لم تظهر إلا مؤخراً بعض الأدبيات للنظر بجدية وتجريبية في الصيرفة والتمويل الإسلامي. على عكس الخدمات المصرفية التقليدية ، حيث يعتبر التعامل بالفائدة منتجاً رئيسياً ويتم تداول الأموال كسلعة ، فإن الخدمات المصرفية الإسلامية هي نظام مصرفي خالٍ من الفوائد يقوم على أصول حقيقية. يتم تقاسم المخاطر ، في هذا النظام ، بين المقرض والمقترض وفقاً لمبدأ الشراكة والملكية المشتركة والتأجير والبيع. بموجب مبادئ التمويل الإسلامي ، فإن المال مؤهل فقط كأداة للتبادل. وفقاً لفاسح (2012) وهدى (2012) ، فإن الخدمات المصرفية الإسلامية لديها القدرة على دعم الفئات الضعيفة ، مثل المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة ويمكن أن تحفز النمو الاقتصادي الشامل. في هذه الحالة ، ركزت بعض الدراسات على هذا الرابط (على سبيل المثال ، عبده وشودري ، 2012 ؛ عبده وعمر ، 2012 ؛ بارلو ، 1982 ؛ بهالا ، 2002 ؛ كولينز وبوسورث ، 1996 ؛ فرقاني ومولياني ، 2009 ؛ Sapienza و Guiso و Zingales (2006) ؛ كوران ، 2017 ؛ النفيسي ، 2006 ؛ صديقي ، 2010). وشرح النفيسي (1998) وصديقي (1981) تأخر الدول الإسلامية من خلال وجود المؤسسات الإسلامية فقط والممارسات الاقتصادية المرتبطة بشكل خاص بحظر الفائدة الذي يبرر الارتباط بين الانتماء الديني والأداء الاقتصادي على المستوى الكلي. أظهر بارلو (1982) ، للفترة 1950-1972 ، أن البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط سجلت نمواً أسرع من البلدان النامية الأخرى خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك ، اقترح Collins



(2010) Bosworth and أن تقدير إجمالي إنتاجية العامل TFP خلال الفترة (1960-1973) (قبل ارتفاع أسعار النفط) أظهر أن البلدان الإسلامية سجلت معدل نمو للإنتاجية الكلية أعلى من معدل البلدان النامية الأخرى. في هذا التحليل ، الذي يعالج العلاقة بين النمو الاقتصادي والدين ، وخاصة الإسلامي ،

درس الفرقاني ومولياني (2009) التفاعلات الديناميكية بين الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي. لقد استخدموا سلسلة بيانات زمنية لتمويل IB Financing ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP ، والاستثمار الثابت GFCF ، والأنشطة التجارية TRADE لتمثيل القطاعات الاقتصادية الحقيقية. أظهرت النتائج التجريبية أنه على المدى القصير فقط الاستثمار الثابت الذي تسببه شركة granger في تطوير IB ل على المدى الطويل ، حيث يوجد دليل على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمار الثابت لدعم فرضية "متابعة الطلب" للناتج المحلي الإجمالي و IB ، حيث تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية وليس العكس. بحثت دراسة عبده وشودري (2012) العلاقة الديناميكية طويلة المدى بين تنمية الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي في حالة بنغلاديش. في هذه الدراسة ، استخدم المؤلفون بيانات السلاسل الزمنية الفصلية للنمو الاقتصادي وإجمالي التمويل وإجمالي الودائع المصرفية الإسلامية من الربع الأول من عام 2004 إلى الربع الثاني من عام 2011.

### 3. أسلوب الدراسة

هدفنا في هذه الورقة هو مقارنة المساهمة في النمو الاقتصادي بين الوسطاء المصرفيين الإسلاميين والبنك المركزي. باستخدام بيانات من 2010 إلى 2020 لعشر دول ، قارنا هذه المساهمة بين CB 66 و IB 54. تم استخراج مجموعة البيانات المصرفية من أساس Bankscope (2013) المقدم من Bureau van Dijk (2013) و Financial Institution Information (IBIS). يتم استخراج متغيرات الاقتصاد الكلي ، مثل معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي ، من مؤشرات التنمية للبنك الدولي. تمثل مؤشرات الحوكمة العالمية WGI مصدر بياناتنا للمتغيرات الحكومية دور الدولة: السيطرة على الفساد CC ، دور القانون RL ، الجودة التنظيمية RQ ، فعالية الحكومة GE ، الاستقرار السياسي PS والرأي والمساءلة VA ، تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية لمتغيرات IBs و CBs. يتم استخدام العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE في هذه الدراسة من أجل قياس الربحية الاقتصادية. نستخدم التوزيع الإجمالي T\_Dep ، إجمالي الاستثمارات T\_INVM ، إجمالي الدخل TI ، عدد الفروع NBR\_BRAN ، وعدد أصحاب العمل NBR\_EMPL كمؤشرات لتطور البنك. متغيرات التحكم المستخدمة في هذا البحث هي إجمالي الأصول T\_ASS وحصصة السوق MS وتنوع الدخل ID ومعدل التضخم IR كما نستخدم متغيرات الفائدة IV مثل ودائع معدل الفائدة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بالإضافة إلى ذلك ، استخدمنا VA و PS و GE و RG و RL و CC كمؤشرات تقيس دور الدولة. بشكل عام ، تستخدم الدراسات حول النمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير رئيسي يعكس النمو الاقتصادي. تم جمع البيانات حول الفترة 2010-2020 وتم اختيار المتغيرات المستخدمة في هذا البحث على أساس النظرية الاقتصادية وتوافر البيانات. يركز البحث التجريبي على البلدان التي تضم نسبة كبيرة (60٪ على الأقل) من المسلمين وحيث يوجد كل من الوسطاء المعرفين والشركات المركزية العاملة في النظام المالي. وهي تشمل 10 دول (البحرين ومصر والأردن والكويت وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وتركيا والإمارات العربية المتحدة). يتوافق النموذج التجريبي الذي طورناه في هذا البحث مع الأدبيات النظرية والتجريبية الأوسع حول الارتباط بين البنوك والنمو الاقتصادي ويتخذ الشكل التالي:

$$GDP_i = a_0 + i = B_1 X_{it} + S_i \quad 1$$

يمكن إعادة كتابة هذه المعادلة على النحو التالي:

$$GDP_i = a_0 + B_1 BP_i + B_2 BD_i + B_3 CV_i + B_4 IV_i + B_5 SR_i + B_6 DV_i + sit \quad 2$$

حيث يشير الرمز  $i = 1, \dots, N$  إلى البنك (في عملنا ، لدينا 120 بنكا) و  $t = 1, \dots, N$  الفترة الزمنية (الإطار الزمني لدينا هو 2005-2012) ؛ يشير BP إلى ربحية البنك (ROA) و ROE ؛ يشير BD إلى المؤشرات الخمسة لتنمية البنوك T-Dep ، T- INCOM ، INVM ، NBR\_BRAN و NBR\_EMPL ؛ يعين CV متغيرات التحكم T\_ASS و MS ID و RI ؛ الرابع DIR ، GFCF ؛ يشير SR إلى دور الدولة الذي يتم قياسه باستخدام متغيرات الحكم السنة CC ، RL ، RQ ، GE ، PS ، NV ، VA. هي المتغيرات الاسمية (المتغيرات الوهمية). استخدمنا ، في تقديراتنا الثلاثة ، تقنيات تقدير اللوحة الثابتة. لذلك ، بالنسبة للبيانات المجمعة ، استخدمنا نموذج انحدار OLS المربعات الصغرى العادية OLS أو المربعات الصغرى الخطية هي طريقة لتقدير المعلمات غير المعروفة في نموذج الانحدار الخطي. تسمح هذه الأداة الإحصائية بتقليل مجموع المسافات الرأسية المربعة بين الاستجابات المرصودة في مجموعة البيانات والاستجابات التي تتنبأ بها التقريب الخطي. يمكن التعبير عن المقدر الناتج بصيغة بسيطة على النحو التالي:

$$GDP_i = a_0 + \sum_{j=1}^6 B_j X_{it} + S_i = 1 \dots 120 \quad 3$$

مع الناتج المحلي الإجمالي،  $t$  هو معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلد  $I$  في الوقت  $t$ ،  $\alpha_0$  هو المعلمة التي يجب تقديرها،  $X$  هو ناقل للمتغيرات التفسيرية الأساسية المستخدمة لنموذج النمو الاقتصادي ربحية البنك، تنمية البنك،  $IV$ ، دور الدولة، والمتغيرات الاسمية، و هو مصطلح الخطأ.

مثل Guo و Jiang و Kim و Xu (2014)، استخدمنا نموذج الانحدار OLS لتقدير نماذج بيانات اللوحة الإحصائية الثلاثة لدينا والتي تسمح أيضاً بالعلاقة بين المتغير المراد شرحه (إجمالي الناتج المحلي) وجميع المتغيرات التفسيرية لنمو الاقتصاد.

#### 4-الإحصاء الوصفي

بدأنا النتائج بتحليل وصفي. في الجدول 1، نُبلغ عن إحصائيات وصفية للمتغيرات المستخدمة في تحليلنا للعينات بأكملها، وعينة CBS وعينة IBs. يتم جمع جميع بيانات الميزانية العمومية سنوياً من Bank Scope، وتغطي الفترة 2010-2020. في العينة بأكملها، هناك 120 بنكا، من بينها 54 بنكا IB في البلدان "الإسلامية" (البلدان التي تستضيف كلا من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية). متغيرات الاقتصاد الكلي كلها من البنك الدولي. متغيرات الحوكمة كلها من WGI.

يشير الجدول 1 إلى أن الوضع المصرفي العالمي في عينتنا يتدهور بشكل عام خلال فترة الدراسة، باستثناء بعض التحسينات الصغيرة نسبياً. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أزمة الرهن العقاري التي أثرت على الاقتصاد العالمي. في الواقع، خلال هذه الأزمة، على الرغم من أن الوسطاء المعرفين أظهروا أداءهم، بشير (2000)، ورحبتهم بشير وحמיד (2003)، واستقرارهم Cihak and Hesse (2008)، (Ihák and Hesse (2010)، فإن بعض الدراسات تقترح أن IBs يفعلون ليس لديها أي مزايا في الكفاءة والاستقرار (كوران، 2004). تم تقدير الكفاءة النسبية لتلك البنوك غير الربوية من خلال الدراسات التالية (عبد المجيد، سهل، وبياتستي، 2010؛ دارات وآخرون، 2002؛ الجمل وإنوغلو، 2005؛ حسن، 2005؛ سفيان وأكبر نور. محمد نور، 2009؛ الصريري (2010). علاوة على ذلك، كما هو موضح في البحث الأخير، وجد بن خديري، وشرف الدين، وبن يوسف (2014) أن الأزمة المالية لها تأثير سلبي على كل من الوسطاء المعرفين والبنك المركزي ولكن الوقت قد تغير. وهذا يعني أن على غرار البنوك التقليدية، لم تغلت البنوك غير الربوية من آثار الأزمة الأخيرة.

من الجدول 1، يوجد تفاوت كبير بين الوسيط المعرف في الربحية الاقتصادية والمالية  $MaxROA = 69.716$ ؛  $MinROA = 39.38$  و  $MaxROE = 736$ ؛  $MinROE = -61$  و  $086$ ، 53 كحد أقصى. ومع ذلك، بناءً على متوسط قيم العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، لاحظنا أنه لا يوجد فرق كبير بين نوعي البنوك من حيث الربحية المالية. يتماشى هذا مع ما توصل إليه (بن خيري وآخرون، 2014) الذي ذكر أنه يمكن التمييز بين البنوك من حيث مخاطر الائتمان والإعسار والرافعة التشغيلية والأنشطة خارج الميزانية، ولكن ليس من حيث الربحية والسيولة. نفس الملاحظة تميز أيضاً متغير الاستثمار الإجمالي  $T\_INV$ ، إجمالي الأصول  $T\_Ass$ ، تنوع الدخل  $ID$ ، ومعدل الفائدة على الودائع  $DIR$  ومع ذلك، بالنسبة إلى Ernst and Young (E&Y)، أظهر تقرير التنافسية المصرفية الإسلامية في العالم الأخير أن أصول الوسطاء المعرفين نمت بمعدل 17٪ سنوياً بين عامي 2008 و 2012. وهذا أسرع بحوالي مرتين إلى ثلاث مرات. من المعدل الذي نمت به البنوك المركزية خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأزمة المالية العالمية. يؤكد بحثنا على اختلاف بسيط في متوسط قيمة هذا المتغير. هذا التقارب بين قيم هذه المتغيرات يسلط الضوء على بعض التشابه بين فنتي البنك. وهذا يقودنا إلى الاعتقاد بأنه لا يوجد فرق كبير بين عيني البنك في المساهمة في النمو الاقتصادي. يوضح الجدول 1 اختلافاً كبيراً في متوسط القيمة بين IB و CB لبعض المتغيرات، على وجه الخصوص، تلك التي تقيس تطور البنك. في الواقع، القيمة المتوسطة للمتغيرات  $T\_INCOM$  و  $NBR\_BRAN$  و  $NBR\_EMPL$  في سياق CB تزيد مرتين عما هي عليه في إطار عمل IB. يبلغ متوسط قيمة  $T\_Dep$  ضمن نموذج إطار التمويل التقليدي 2.254 مرة أكثر من سياق التمويل الإسلامي. يظهر فرقاً كبيراً بين نوعي البنوك. يمكن تفسير هذا الاختلاف من خلال تأخر الوسطاء المعرفين في ظهورهم مقارنة بنظرانهم، (ihák & Hesse، 2010). (على الرغم من أن التمويل الإسلامي قد تطور كصناعة سريعة النمو بأصول تقدر بحوالي تريليون دولار، أشار الكومي وكروسون (2013) إلى أن هذه الصناعة لا تزال سوقاً متخصصة مقارنة بالتمويل التقليدي.

#### 4-1-الاختبارات التحليلية

أصبحت الاختبارات التحليلية أحد الاختبارات الرئيسية لدى المحللين الاقتصاديين، وخاصة المالبين الاقتصاديين، على الرغم من أن اختبار  $Im$  جذور الوحدة على بيانات اللوحة يعد أكثر حداثة. إنها أقوى بكثير مقارنة باختبارات التحليل العادية للسلاسل الزمنية الفردية. يعد الأكثر شيوعاً بين اختبارات الوحدة النمطية التي تم (James Chu (2002 و Levin و Lin و Shin (2003 و Pesaran التجانس في ديناميكيات معاملات الانحدار الذاتي LLC ومع ذلك، تفترض ADF تطويرها في الأدب. يعتمد هذان الاختباران على مبدأ لجميع أعضاء الفريق.

الجدول 1. الإحصاءات الوصفية																
Indicators	Variables	كل البنوك					البنوك التقليدية					البنوك الإسلامية				
		Obs	Mean	St.Dv	Min	Max	Obs	Mean	St.Dv	Min	Max	Obs	Mean	St.Dv	Min	Max
PB	ROA	960	2	5	-69.71	53	528	2	2	-17.82	15	432	2	5	-69.71	53
	ROE	960	14	27	-61.11	737	528	16	12	-39.38	123	432	12	27	-61.11	737
DB	T_DEP	960	7	2	-3.123	13	528	14031	45031	20	443932	432	6	3	-3.123	13
	T_INV	960	6	2	1	12	528	7	2	2	12	432	6	2	1	12
	T_INCOM	960	8	2	1	14	528	18260	65634	-836	797202	432	7237	17573	1	14
	NBR_BRA N	960	124	237	1	1540	528	176	297	1	1540	432	60	100	1	1540
	NBR_EMP L	960	2315	3505	7	17213	528	3225	4201	20	17213	432	1202	1872	7	17213
CV	LT_ASS	960	8	2	2	14	528	9	2	3	14	432	7	2	2	14
	ID	960	1	0	-3.257	3	528	1	0	-3.257	1	432	0	0	-3.257	3
	RI	960	6	5	-4.863	20	528	6	2	-4.863	5	432	5	5	-4.863	20
IV	DIR	960	38	93	-8.5	1622	528	30	19	-7.56	99	432	47	93	-8.5	1622
	GFCF	960	22	5	13	40	528	22	6	13	40	432	22	5	13	40
SR	CC	960	-0.16	1	-1.506	2	528	-0.25	1	-1.506	2	432	-0.05	1	-1.506	2
	RL	960	0	1	-1.598	1	528	0	1	-1.598	1	432	0	1	-1.598	1
	RQ	960	0	1	-1.512	1	528	0	1	-1.512	1	432	0	1	-1.512	1
	GE	960	-0.04	1	-1.457	1	528	-0.19	1	-1.457	1	432	0	1	-1.457	1
	PS	960	-0.597	1	-2.81	1	528	-0.589	1	-2.81	1	432	-0.607	1	-2.81	1
	VA	960	-0.960	0	-1.856	-0.042	528	-0.958	0	-1.856	-0.042	432	-0.962	0	-1.856	-0.042

ومع ذلك، نظرًا لأنه يسمح بعدم التجانس في هذه الديناميكيات، فإن IPS أكثر عمومية. لهذا السبب، تم وصفه بأنه "اختبار تحليلي غير متجانس". من المعقول بشكل أساسي السماح بمثل هذا التباين في اختيار طول التأخر في اختبارات ADF عند فرض طول تأخير موحد وهو غير مناسب. بالإضافة إلى ذلك، في حالة استخدام البيانات عبر البلدان، يكون تغير المنحدرات أكثر منطقية. في هذا السياق، ينشأ عدم التجانس بسبب الاختلاف في الظروف الاقتصادية ودرجة التطور في كل بلد. ليفين وآخرون. (2002) وضع في اعتبارك مواصفات ADF الأساسية التالية:

$$Y_{i,t} = a_i + B_i Y_{i,t} + \sum_{j=1}^p \mu_{i,j} \Delta Y_{i,t-j} + s_{i,t} \quad 4$$

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_i + \beta Y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^p \mu_{i,j} \Delta Y_{i,t-j} + s_{i,t} \quad 5$$

تقدير  $\beta$  في المعادلة (5) و  $\sigma$  ( $\hat{\beta}$ ) هو الخطأ المعياري. وبالتالي، في هذا العمل، استخدمنا اختبار ADF لاختبار البيانات الثابتة للوحة التي تم الحصول عليها من 120 بنكًا. اختبار نموذج اللوحة الذي تم اقتراحه له هدف أساسي لاختبار الفرضية الصفرية. تم تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول 2 للانحدارات الثلاثة المختلفة (البنوك التقليدية والإسلامية والبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية). في جميع اللوحات الثلاثة، تم رفض الفرضية الصفرية لجذر الوحدة (تحتوي السلسلة على جذر الوحدة) لصالح البديل الثابت (السلسلة ثابتة). ونتيجة لذلك، فإن متغيرات الدراسة ثابتة ومتكاملة من الدرجة صفر لأنه لا يوجد تمايز بالنسبة للثابت الأول.



## الجدول 2. اختبار نموذج الدراسة على أساس مستويات المتغيرات لجميع اللوحات الأربع

## وحدة التغذية التلقائية للمستندات (Dickey-Fuller) المعززة

المؤشرات	المتغيرات	البنوك لتطبيقية والإسلامية				البنوك التقليدية				البنوك الإسلامية			
		الإحصائية-ع		القيم لدرجة		الإحصائية-ع		القيم لدرجة		الإحصائية-ع		القيم لدرجة	
		الإحصائية	الاحتمالية	الإحصائية	الاحتمالية	الإحصائية	الاحتمالية	الإحصائية	الاحتمالية	الإحصائية	الاحتمالية	الإحصائية	الاحتمالية
PB	ROA	-8.957	0	-2.864	0.05	-6.462	0	-2.866	0.05	-5.180	0	-2.868	0.05
	ROE	-7.274	0	-2.864	0.05	-5.712	0	-2.864	0.05	-4.022	0	-2.868	0.05
DB	T_DEP	-8.002	0	-3.414	0.05	-5.062	0	-2.866	0.05	-4.588	0	-2.868	0.05
	T_INV	-7.429	0.002	-3.212	0.05	-3.201	0	-2.862	0.05	-5.062	0	-2.868	0.05
	T_INCOM	-6.151	0.001	-3.414	0.05	-3.201	0	-1.626	0.05	-6.400	0	-2.868	0.05
	NBR_BRAN	-6.748	0	-2.741	0.05	-4.324	0	-2.866	0.05	-6.766	0	-2.868	0.05
	NBR_EMP L	-3.558	0.007	-3.414	0.05	-6.201	0	-2.866	0.05	-5.746	0	-2.868	0.05
CV	LT_ASS	-7.264	0.004	-2.864	0.05	-5.693	0	-2.866	0.05	-5.272	0	-2.868	0.05
	ID	-6.599	0.008	-2.864	0.05	-7.510	0	-2.866	0.05	-8.800	0	-2.868	0.05
	RI	-3.512	0.006	-1.614	0.05	-6.150	0	-2.864	0.05	-7.166	0	-2.868	0.05
IV	DIR	-8.821	0	-2.439	0.05	-2.837	0	-1.866	0.05	-7.921	0	-2.868	0.05
	GFCF	-4.173	0.041	-2.173	0.05	-7.418	0	-2.866	0.05	-3.092	0.02	-2.868	0.05
SR	CC	-9.148	0.038	-6.361	0.05	-2.866	0.008	-2.620	0.05	-8.126	0.008	-2.868	0.05
	RL	-3.5	0.006	-2.362	0.05	-6.848	0	-2.866	0.05	-6.210	0	-2.866	0.05
	RQ	9.509	0.007	-3.41	0.05	-7.064	0	-2.866	0.05	-6.466	0	-2.868	0.05
	GE	-3.811	0.002	-3.414	0.05	-6.763	0	-2.866	0.05	-6.367	0	-2.866	0.05
	PS	-3.517	0.006	-3.397	0.05	-6.763	0	-2.866	0.05	-6.079	0	-2.866	0.05
	VA	-3.989	0.001	-3.414	0.05	-2.983	0.03	-2.866	0.05	-3.896	0.04	-2.866	0.05

## 4-2 اختبار الارتباط التلقائي

يتم تمثيل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختارة المتعلقة بجميع البنوك والبنوك المركزية والوسطاء في الجداول 2-4. في هذه اللوحة، تُبلغ عن معاملات ارتباط بيرسون. النجمة تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى 5٪ وما فوق. في الإحصاء، يصف الارتباط التلقائي لعملية عشوائية الارتباط بين قيم العملية في أوقات مختلفة، كدالة للمرتين أو الفاصل الزمني. الارتباط التلقائي، المعروف أيضاً باسم الارتباط التسلسلي، هو الارتباط المتبادل للإشارة مع نفسها. بشكل غير رسمي، هو التشابه بين الملاحظات كدالة للتأخر الزمني بينهما. إنها أداة رياضية لإيجاد أنماط متكررة، غالباً ما يستخدم في معالجة الإشارات لتحليل الوظائف أو سلسلة القيم، مثل إشارات المجال الزمني.

جدول 3. معاملات الارتباط الشخصية (جميع البنوك)

	roa	roe	lt_ass	dr	inf	dir	Gfcf	cc	rl	reg_qual	gov_eff	stability	voice	lt_dep	ltinv	lmet_incom	nbr_bran	effectif
roa	1																	
roe	-0.0785*	1																
lt_ass	0.0405	0.0319	1															
	0.2104	0.324																
dr	-0.1340*	0.0000	0.0197	0.044	1													
			0.5411	0.171														
inf	0.0097	0.0636*	0.017	-0.0601	1													
	0.7652	0.0488	0.6	0.0627														
dir	0.0341	0.1177*	0.0838*	-0.1664	0.0072	1												
	0.2913	0.0003	0.009	* 0.0000	0.8235													
gfcf	0	-0.0208	0.0643*	0.1142*	0.2374	0.003	1											
	0.9996	0.5201	0.046	0.0004	0	0.922												
cc	0.0511	-0.0666	0.3064*	0.0208	-0.4407	0.1199*	0.4178*	1										
	0.1134	0.0392	0	0.5197	* 0.0000	2E-04	0											
rl	0.0221	-0.0814*	0.3426*	-0.0005	-0.3846*	0.1278*	0.3949*	0.9165*	1									
	0.4937	* 0.0117	0	0.9879	* 0.0000	1E-04	0	0										
reg_qual	0.001	-0.0820*	0.3030*	-0.0114	-0.3599*	0.1326*	0.3446*	0.8948*	0.9300*	1								
	0.9765	* 0.0110	0	0.7232	* 0.0000	0	0	0	0									
gov_eff	-0.0077	0.0730*	0.3035*	0.0037	-0.4292*	0.1292*	0.3597*	0.9513*	0.8870*	0.9432*	1							
	0.8118	0.0237	0	0	* 0.9094	0	1E-04	0	0	0								
stability	0.0467	-0.0500	0.2885*	0.0403	-0.4359*	0.0955*	0.4318*	0.8815*	0.8641*	0.7450*	0.8043*	1						
	0.1484	0.1219	0	0.2124	* 0.0000	0.003	0	0	0	0	0							
voice	-0.0008	-0.0082	0.2552*	0.0004	0.1259*	0.1646*	-0.0372	0.4576*	0.4851*	0.4935*	0.4861*	0.3185*	1					
	0.9812	0.8007	0	0.9896	0.0001	0	0.25	0	0	0	0	0						
lt_dep	0.0069	0.0582	0.9333*	0.0553	0.0571	0.0789*	0.024	0.2793*	0.3023*	0.2526*	0.2714*	0.2737*	0.2675*	1				
	0.8308	0.0712	0	0.0867	0.0768	0.014	0.465	0	0	0	0	0	0					
ltinv	0.0682*	0.02	0.9203*	-0.0142	-0.0708	0.052	0.1001*	0.3898*	0.4327*	0.3838*	0.3745*	0.3738*	0.2497*	0.8224*	1			
	0.0345	0.536	0	0.6592	* 0.0282	0.11	0.002	0	0	0	0	0	0	0				
lmet_incom	0.0561	0.1345*	0.7073*	0.0734*	0.0871*	0.0648*	0.02	0.2456*	0.2109*	0.1403*	0.1928*	0.2694*	0.2517*	0.7283*	0.6340*	1		
	0.0821	0	0	0.0229	0.007	0.045	0.543	0	0	0	0	0	0	0	0			
nbr_bran	0.0037	0.059	0.3506*	-0.0558	0.2939*	0.048	0.2752*	0.2004*	-0.1763*	0.1046*	-0.1327*	-0.2849*	0.1932*	0.3663*	0.3088*	0.3292*	1	
	0.9098	0.0677	0	0.0842	0	0.135	0	0	* 0.0000	0.001	0.084	0.0000	0	0	0	0		
effectif	0.0026	0.0762*	0.4919*	-0.0537	0.2717*	0.0801*	0.2472*	0.1615*	-0.1327*	-0.0575	-0.10633*	-0.2344*	0.1679*	0.5043*	0.4285*	0.4478*	0.8920*	1
	0.9362	0.0183	0	0.0965	0	0.013	0	0	* 0.0000	0.075	0.0098	0.0000	0	0	0	0	0	

في تقديرنا فقط ، ويمكن B أو A فنقوم بتضمين ،  $A / B \geq 0.5$  هي A و B إذا كانت قيمة الارتباط بين المتغيرين التوضيحيين تدمير تأثيرات أحد هذين المتغيرين التوضيحيين بالتأثير. من المتغيرات الأخرى بالقياس ، يوضح الجدول 3 نتيجة هذا الاختبار للعينة  $T\_ASS / T\_Dep = 0.933$  ،  $p = 0\%$  ،  $T\_ASS / T\_INVM = 0.920$  ،  $p = 0\%$  ،  $T\_ASS / T\_INCOM = 0.9203$  ،  $p = 0\%$  ، لذلك ، يرتبط متغير إجمالي الأصول ارتباطاً وثيقاً وإيجابياً بالمتغيرات الثلاثة.  $T\_ASS / T\_INCOM = 0.9203$  ،  $p = 0\%$  ، كما يعكس تأثير هذا المتغير لإجمالي الودائع وإجمالي الاستثمارات وإجمالي الدخل. في تقديرنا الأولي، سنختار إجمالي متغير الأصول. كما يعكس تأثير هذا المتغير. في الظاهرة المدروسة (النمو الاقتصادي) (على هذه المتغيرات الثلاثة).



الجدول 4. معاملات الارتباط الخاصة للمصارف التقليدية

	roa	roe	lt_ass	dr	inf	dir	Gfcf	cc	rl	reg_qual	gov_eff	stab	voice	t_dep	ltinv	net_Inc.	nbr_bran	eff
roa	1							a										
roe	0.6104* 0	1																
lt_ass	-0.0456 0.2956	0.0022 0.9592	1															
dr	0.0534 0.2202	0.0896* 0.0395	0.0187 0.6685	1														
inf	-0.1042* 0.0166	0.0564 0.1958	0.0576 0.186	-0.1143* 0.0086	1													
dir	-0.0085 0.8446	0.0658 0.1311	0.1665* 0.0001	0.0664 0.1277	0.1610* 0.0002	1												
gfcf	-0.0063 0.8847	0.0941* 0.0306	-0.0004 0.9923	0.1472* 0.0007	-0.2345* 0.0000	-0.0894* 0.0400	1											
cc	0.0331 0.4472	0.1237* 0.0044	0.2853* 0	0.0547 0.2097	-0.4460* 0.0000	-0.1243* 0.0042	0.4493* 0	1										
rl	-0.0616 0.1574	0.1748* 0.0001	0.3685* 0	0.0005 0.9902	-0.3854* 0	-0.1499* 0.0006	0.4201* 0	0.9129* 0	1									
reg_qual	-0.0797 0.0674	0.1910* 0	0.3544* 0	0.0004 0.992	-0.3592* 0	-0.0878* 0.0437	0.3706* 0	0.8969* 0	0.9256* 0	1								
gov_eff	-0.0417 0.3388	0.1718* 0.0001	0.3047* 0	0.0141 0.7466	-0.4293* 0	-0.0701 0.1077	0.3884* 0	0.9497* 0	0.8782* 0	0.9412* 0	1							
stab	0.0319 0.4648	0.1051* 0.0157	0.2366* 0	0.0637 0.1441	-0.4377* 0	-0.1562* 0.0003	0.4466* 0	0.8818* 0	0.8739* 0	0.7555* 0	0.8078* 0	1						
voice	-0.0900* 0.0387	-0.0580 0.1834	0.3030* 0	-0.1430* 0.001	0.1066* 0.0143	-0.0560 0.1989	-0.0299 0.4934	0.4358* 0	0.4499* 0	0.4637* 0	0.4608* 0	0.2895* 0	1					
t_dep	0.0243 0.5782	0.0353 0.4176	0.4653* 0	0.0119 0.7853	0.042 0.336	0.0947* 0.0295	0.0021 0.9609	0.0625 0.1512	0.0711 0.1027	0.1164* 0.0074	0.1080* 0.013	0.0148 0.7339	0.2085* 0	1				
ltinv	0.0405 0.3531	-0.0412 0.3444	0.9412* 0	-0.0290 0.5062	-0.0300 0.4914	0.1471* 0.0007	0.0264 0.5456	0.3586* 0	0.4286* 0	0.3896* 0	0.3541* 0	0.3232* 0	0.2964* 0	0.5094* 0	1			
net_Inc.	0.0421 0.3339	0.0611 0.1612	0.4482* 0	0.0095 0.8276	0.0457 0.2949	0.0639 0.1426	-0.0152 0.7269	0.0592 0.1742	0.0635 0.1452	0.0920* 0.0345	0.0926* 0.0335	0.0276 0.5263	0.2021* 0	0.8470* 0	0.4496* 0	1		
nbr_bran	-0.0107 0.8055	0.1248* 0.0041	0.3330* 0	-0.1158* 0.0077	0.3580* 0	0.0729 0.0943	-0.3421* 0	-0.2817* 0	0.2795* 0	-0.1627* 0.0002	-0.1850* 0	-0.4059* 0	0.2521* 0	0.3042* 0	0.2821* 0	0.2671* 0	1	
eff	-0.0322 0.4598	0.1410* 0.0012	0.4505* 0	-0.1000* 0.0216	0.3847* 0	0.1265* 0.0036	-0.3411* 0	-0.2924* 0	0.2698* 0	-0.1428 0.001	-0.1779* 0	-0.4111* 0	0.2454* 0	0.3895* 0	0.3787* 0	0.3433* 0	0.9104* 0	1

التقدير للتقديرين الآخرين لـ 54 IBs و 66 CBs ، لذلك يمكن أن تكون تأثيرات CC و GE و PS استنتاج من تأثير المتغير RL. سيتم إجراء نفس  $p = 0$  ،  $\bar{r}_{RL} / PS = 0.864$

#### 4-3 اختبار Hausman

اختبار Hausman هو اختبار فرضية إحصائية في الاقتصاد القياسي سمي على اسم James Durbin و De-Min Wu و Jerry A. Hausman. يقيم هذا الاختبار أهمية المقدر مقابل المقدر البديل. يساعد في تقييم ما إذا كان النموذج الإحصائي يتوافق مع البيانات. وباستخدام هذا الاختبار ، استنتجنا أن قيمة 2 عالية جداً مع احتمال ضئيل جداً.  $\chi^2 = 0.0000$  . هاتان القيمتان تسمحان لنا باختبار التأثير الثابت.



الجدول 6. نتائج التقدير للعينات الثلاث (66 CBs و 54 IBs و 120 بنكاً)

نتائج الاحدار													
كل المصارف					المصارف التقليدية				المصارف الإسلامية				
المؤشرات	المتغيرات	$\beta$	Std. Error	T	Sig	$\beta$	Std. Error	T	Sig	$\beta$	Std. Error	T	Sig
ربحية البنك: BP	ROA	-.004	0.001	-2.806	.005*	0.061	0.004	-2.088	0.523	0.437	0.307	-4.65	.002**
	ROE	0.007	0.002	-3.098	.002*	0.006	0.022	-2.027	0.601	0.024	0.043	-2.02	.031*
تمتص المصارف DB :	T_INC	-.036	0.034	-1.055	0.291	0.057	0.0002	-1.005	.002**	0.34	0.54	-1.12	0.061
	T_INV	0.11	0.023	4.901	.000***	0.001	0.032	5.12	.004**	0.11	0.005	4.117	0.084
متغيرات التحكم: CV	NBR_BRAN	0.009	0.001	5.825	.000***	0.052	0.07	4.826	.003**	0.042	0.007	3.418	.000***
	LT_ASS	0.077	0.04	1.93	0.053	0.365	0.031	3.39	.000***	0.82	0.01	4.521	0.07
متغيرات الفائدة: CV	RI	-.003	0.021	-.165	0.868	-.360	0.012	-0.614	0.09	-.36	0.012	-0.61	.005**
	ID	0.008	0.001	4.218	.000***	0.8	0.009	3.549	.000***	0.27	0.016	2.061	0.067
متغيرات الفائدة: CV	GFCF	0.006	0.002	-2.591	.009*	0.062	0.008	-4.451	.008*	0.6	0.01	-5.05	0.064
	DIR	-.005	0.001	-4.242	.000***	0.05	0.004	-3.849	.002**	0.543	0.009	-5.96	0.07
معدل الحكومة SR :	CC	-.363	0.055	-6.525	.000***	-.373	0.505	-7.259	.010*	-.44	0.169	-6.52	.020*
	RL	-.379	0.076	-4.933	.000***	-.924	0.066	-3.938	.009**	-.542	0.404	-6.57	.001**
المتغيرات الهامة	REG_QUAL	0.805	0.086	9.293	.000***	0.857	0.086	9.293	0.097	0.659	0.075	8.343	.010*
	VOICE	-.168	0.064	-2.609	.009*	-.173	0.063	-2.946	0.079	-.821	0.54	-3.10	0.002
المتغيرات الهامة	IBS	0.478	0.239	2.001	.046*	0.314							
	CBS	0.11	0.199	0.56	0.579								
	C	7.682	0.122	62.891	.000***								
	Observations	960	960	960	960	528	528	528	432	432	432	432	432
	No. countries	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
	R2	0.987				0.917				0.891			
	Breusch-Pagan LM test (p value)	629.36				332.97 (0.000)				149.11(0.000)			
	Hausman test (p-value)	13101.86				2289.60(0.000)				1453.42			
	Durbin-Watson DW	1.833				1.639				1.737			
	Prob (F-stat)	0				0				0			

اختبار Breusch – Pagan LM للتأثير العشوائي. اختبار Hausman هو اختبار مواصفات

Hausman.

\* أهمية عند مستوى 1٪.

\*\* أهمية عند مستوى 5٪. \*\*\* أهمية عند مستوى 10٪.

من خلال الجدول أعلاه ، وجدنا أن ربحية المؤشر ROA و ROE و متغيرات التحكم LT\_ASS و ID و متغيرات الفائدة DIR و GFCF لها تأثير إيجابي وهام باستثناء العائد على الأصول المتغير الذي له تأثير كبير. لكن تأثير سلبي. نظرًا للارتباط القوي بين المتغيرات الحكومية ، يمكننا التأكيد على أن جميع تلك المتغيرات الحكومية مرتبطة بشكل كبير وسلبى بالنتائج المحلي الإجمالي. نلاحظ نفس التأثيرات من المتغيرات الثلاثة ؛ ROA و IR و DIR. يشير الجدول 6 إلى أن تطوير مؤشرات البنك؛ T\_Invm و T\_Dep و T\_Incom ، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بـ LT\_ASS و NBR\_BRAN و NBR\_EMPL ، لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في عينتنا. تشير النتائج إلى أن زيادة بنسبة 1٪ في NBR\_BRAN و NBR\_EMPL والمعرف يزيد النمو الاقتصادي في عملنا خلال (2010-2020) بحوالي 0.9 و 11.5 و 0.8٪ في رقم الفرع NBR\_BRAN وعدد الموظفين NBR\_EMPL، وتنوع الدخل ID، على التوالي. على النقيض من ذلك ، تؤدي الزيادة بنسبة 1٪ في المتغيرات الحكومية و DIR إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنحو 3 و 0.5٪ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك ، يشير الحجم البالغ 0.6 إلى أن زيادة قدرها 10٪ في المرفق العالمي للصادرات ، تزيد النمو الاقتصادي بنحو 0.6٪. علاوة على ذلك ، تشير النتائج إلى أن العائد على الأصول له تأثير سلبي وهام على النمو الاقتصادي بنسبة 10٪ للبلدان التي شملتها دراستنا.



تشير هذه النتائج إلى أن ربحية البنك المقاسة بالعائد على حقوق المساهمين ، وتطور البنك ، التي تم أخذها في الاعتبار من قبل T-INVM ، و T-INCOM ، و NBR\_BRAN ، و NBR\_EMPL ، ومتغيرات التحكم التي يحددها متغيرات المعرف والفائدة التي حددها GFCF ، لها تأثير هام إحصائياً على الاقتصاد. نمو. ومع ذلك ، فإن المتغيرات التي تقيس معدل الدولة لها تأثير كبير وسلبى على الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن الإطار المؤسسي يتطلب بعض التغييرات لتحسين النمو الاقتصادي. في الواقع ، لعب القطاع الحكومي دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي. تتوافق هذه النتيجة مع نتائج Reinert 1999 و Tornell 1997 بالنسبة للمتغيرات الوهمية ، أشارت النتائج إلى أن درجة (IBS) لها تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية على النمو عند مستوى 5٪. في المقابل ، لا يبدو أن درجة البنوك التقليدية CBS لها تأثير كبير في تعزيز النمو الاقتصادي. وهذا يعني ، في حالتنا النموذجية ، أن IB يساهم بشكل أفضل في النمو الاقتصادي من CB.

كما هو مبين في الجدول 6 ، في إطار عمل البنك المركزي ، فإن مؤشرات التنمية للبنك المقاسة بإجمالي الدخل T\_INC ، والاستثمار الإجمالي T\_INV ، ورقم الفرع NBR\_BRAN كلها إيجابية وتأثير معنوي على السياق المدروس (عند مستوى 5٪). هذا الارتباط متوقع على الرغم من أن النظام المصرفي يلعب دوراً رئيسياً في تخصيص المدخرات وتمويل المشاريع الاستثمارية. تتوافق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة Boot (2011) ؛ (2008) Demirgüç-Kunt and Maksimovic و Hoshi و Kashyap و Scharfstein (2010) في المقابل ، تشير هذه النتائج إلى أن NBR\_BRAN فقط له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في حالة نموذج التمويل الإسلامي. في الواقع ، يشير حجم 0.042 إلى أن زيادة 10٪ في عدد فروع IBs تزيد النمو الاقتصادي بنحو 0.042٪. ومع ذلك ، فإن مؤشرات تطوير البنوك الإسلامية الدولية المقاسة إما بإجمالي الدخل T\_INC أو في إجمالي الاستثمار T\_INV تبدو غير مهمة في تحديد النمو في حالة 10 دول نامية في عينتنا. ركزت دراسات قليلة على العلاقة بين تنمية الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي. عبده وعمر (2012) ، الفرقاني ومولياني (2009) وماجد وقاسم (2010) من بين المقالات المحدودة في هذا المجال. أشار عبده وعمر (2012) إلى أن العلاقة ثنائية الاتجاه. على العكس من ذلك ، لا تختلف دراسات الفرقاني ومولياني (2009) وماجد وقاسم (2010) من حيث اتجاه العلاقة باستخدام أي فترة زمنية مختلفة للبيانات الفصلية. من جهة ، أوضح الفرقاني ومولياني (2009) أن العلاقة بين تطوير الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي تتبع وجهة نظر "متابعة الطلب" ، مما يعني أن النمو في القطاع الاقتصادي الحقيقي يحفز المؤسسات المصرفية الإسلامية على التغيير والتطوير. ومع ذلك ، فإن النتائج التي توصل إليها ماجد وقاسم (2010) هي لصالح وجهة النظر الرائدة في العرض.

فيما يتعلق بالعلاقة بين البنك الربحي والنمو الاقتصادي ، تشير النتائج إلى أن هذه العلاقة مهمة في سياق نموذج التمويل الإسلامي. على النقيض من ذلك ، فإن المتغيرين ROA و ROE ، اللذين يقيسان ربحية البنك ، ليس لهما أي تأثير على النمو الاقتصادي في حالة البنوك المركزية. يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال الاختلاف في الربحية والكفاءة بين الوسطاء المعرفين والبنوك المركزية ، خاصة في فترة دراستنا ، والتي تدمج فترة أزمة الرهن العقاري الأخيرة. تتوافق النتائج مع نتائج Goaid and Sassi (2010) و Johnes et al. (2014).

فيما يتعلق بمتغيرات التحكم ، تشير النتائج إلى أن زيادة بنسبة 1٪ في إجمالي الأصول T\_ASS وتتنوع الدخل ID يزيد النمو الاقتصادي بحوالي 0.36 و 0.80٪ ، على التوالي ، في إطار عمل البنك التجاري. على العكس من ذلك ، فقد سلطوا الضوء على أن زيادة تنوع الدخل بنسبة 5٪ تقلل النمو الاقتصادي بنحو 0.36٪ في إطار تمويلي يحترم مفاهيم الإسلام. نلاحظ ، في هذا الإطار الأخير ، أن (T\_ASS و ID) ليس لهما تأثير كبير على النمو. وجد أن تأثير إجمالي الأصول T\_ASS على النمو غير مهم من الناحية الإحصائية في حالة الوسطاء المعرفين. هذا يعني أن حجم IB لا يزال محدوداً. وجد عبده وعمر (2012) نتائج مماثلة عند تحليل هذا الارتباط للتجربة الإندونيسية. كشفت دراستنا أن GFCF و DIR لهما تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي بنسبة 5٪ إذا كان نموذج التمويل تقليدياً. ومع ذلك ، فإن نفس المتغيرات ليس لها أي تأثير إذا كان نموذج التمويل يعتمد على المبادئ المالية الإسلامية. بالنسبة لكل من نمطي التمويل (الإسلامي والتقليدي) ، نلاحظ أن الإطار المؤسسي غير مناسب لكلا النوعين من التمويل. تميل الدراسات الحالية المتعلقة بالنمو إلى التركيز أكثر على جودة المؤسسات (مثل Apergis & Payne, 2014 ؛ Law, 2013 ؛ Ibrahim ، Perera & Lee, 2018 ؛ Young & Sheehan, 2019). لو وآخرون. (2013) فحص ما إذا كان تأثير النمو للتنمية المالية في البلدان ذات المستويات المتميزة عندما يختلف التطوير المؤسسي. وثبتت النتائج أن تأثير التمويل على النمو إيجابي وهام فقط بعد بلوغ مستوى معين من التطور المؤسسي. علاوة على ذلك ، يوصي بيرى ولي (2013) باتخاذ تدابير لتحسين مستوى الجودة المؤسسية (الفساد ، والمساءلة الديمقراطية ، والجودة البيروقراطية في البلدان النامية ، في شرق وجنوب آسيا ، وينبغي معالجة مشاكل الفقر والدخل. توزيع. وبالمثل ، قدم Payne و Apergis (2014) دراسة تعيد فحص تأثير وفرة النفط على النمو الاقتصادي في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) للفترة 1990-2013. وأظهرت النتائج أن الجودة المؤسسية الأفضل تقلل التأثير السلبي لاحتياطات

النفط على أداء الاقتصاد الحقيقي. وجد (Young and Sheehan (2014) باستخدام لجنة مؤلفة من 116 دولة من 1970 إلى 2010 ، أنه من أجل التحكم في الجودة المؤسسية ، لا ترتبط تدفقات المعونة بشكل كبير بالنمو.

لتلخيص النتيجة في الجدول ، يمكننا القول أن النتائج تشير إلى أن كلا من أنماط التمويل التقليدية والإسلامية تلعب دورًا مؤثرًا في النمو الاقتصادي. إن مؤشرات ربحية البنك ومتغيرات التحكم ومتغيرات الفائدة مواتية للنمو إذا كان وضع التمويل تقليديًا. على النقيض من ذلك ، تلعب مؤشرات التنمية للمصارف دورًا رئيسيًا في تمويل إطار عمل يتميز به الوسطاء المعروفين. كلا النموذجين يساهمان في النمو الاقتصادي. ومن ثم ، لا يوجد نموذج تمويل أكثر إفادة من الآخر. كلا النموذجين (تقليدي وإسلامي) يتحدان لخلق بيئة اقتصادية مواتية للنمو الاقتصادي. يشير هذا إلى أن السياسات الاقتصادية التي تسرع النمو الاقتصادي تتطلب تدخل كلا النموذجين. وأكدت النتائج من خلال النتائج التي توصل إليها غيررت (2014) التي أشارت إلى أن قطاع الصيرفة الإسلامية يعمل كمكمل للصيرفة التقليدية في البلدان الإسلامية ، عندما يتعايش كلا النظامين ويصل القطاع الإسلامي إلى اختراق متوسط في إجمالي القطاع المصرفي. .

تُظهر النتائج التي توصلنا إليها أن الحصة السوقية للوسطاء المصرفيين الإسلاميين ليس لها تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي. يمكن تفسير ذلك بتخلفهم في البلدان الناشئة. لا يزالون في مرحلة أولية مقارنة بغير الوسطاء المعروفين. علاوة على ذلك ، وكما أوضحت هدى (2012) ، بالمقارنة مع الوضع الفني التشاركي أو "تقاسم الربح والخسارة" ، مثل المضاربة والمشاركة ، فإن منتجات التمويل مثل المرابحة ، هي الأكثر المستخدمة في الوسطاء المعروفين. في هذه الحالة ، لا يجد العملاء تباعدًا بين نوعي البنوك لأن ممارسات البنوك غير الربوية مماثلة لتلك الموجودة في البنوك التقليدية. في الواقع ، ليس هناك اهتمام لهؤلاء العملاء بالتحرك نحو الوسيط المعرف IB خاصةً لأن المنتجات التشاركية تستند إلى مبدأ مشاركة الربح والخسارة SPL تماشيًا مع هذا ، يجادل كوران (2004) بأن العناصر التقليدية والوسيلة قد تكون مختلفة في الشكل ولكنها متشابهة في الجوهر و / أو لا تملك الوسيلة الدولية أي مزايا في الكفاءة والاستقرار.

#### 5- الاستنتاجات

على مدى السنوات الأخيرة ، أصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية واحدة من أسرع القطاعات نموًا في النظام المالي الدولي. يتوقع المحللون أن تحافظ على نموها السريع المكون من رقمين. ومع ذلك ، لا يُعرف سوى القليل عن العلاقة بين الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي. تتناول هذه الدراسة هذه المسألة باستخدام تقدير OLS خلال الفترة 2010-2020. على وجه التحديد ، نقوم بفحص تأثيرات بعض مؤشرات البنوك ، مثل (ربحية البنك ، تطور البنك ، متغيرات الرقابة ، معدل الفائدة والمتغيرات الوهمية). نذهب إلى أبعد من ذلك ولا نقدر هذه العلاقة لنوع واحد من البنوك فحسب ، بل ندرس أيضًا هذه العلاقة في سياق مقارن بين 54 بنكًا وسيطًا و 66 بنكًا مركزيًا في 10 دول نامية ؛ وهي البحرين ومصر والأردن والكويت وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وتركيا والإمارات العربية المتحدة.

بالإشارة إلى المتغيرات الوهمية ، تظهر النتائج التجريبية أن IBs تساهم بشكل أفضل في النمو الاقتصادي من CBS. بالنسبة لجميع الانحدارات الثلاثة (جميع البنوك ، البنوك المركزية والوسطاء المعروفين) ، فإن تأثير مؤشر التنمية البنكية المقاسة بواسطة NBR-BRAN ذو دلالة إحصائية ولكن نفس المؤشر له تأثير مهم إحصائيًا على النمو الاقتصادي لكل من الانحدارات لجميع البنوك والبنوك المركزية عندما يتم قياسه من خلال إجمالي الاستثمار (T\_INV ومع ذلك ، عندما يتم قياسه من خلال إجمالي الدخل ، فإنه يؤثر بشكل إيجابي على النمو فقط في حالة البنوك الربوية. وُجد أن مؤشرات الربحية للبنك تأثير مهم إحصائيًا في حالة 120 بنكًا و 54 بنكًا وسيطًا. تأثير مؤشرات المتغيرات الرقابية المقاسة بتنوع الدخل (IDو دلالة إحصائية في حالة جميع البنوك والبنوك الكلاسيكية. نلاحظ نفس التأثير في نفس السياق لمتغيرات الفائدة مسبوقة بـ (GFCF و DIR). إن متغيرات الفائدة هذه ليس لها أي تأثير إذا كان نموذج التمويل يعتمد على مبادئ الإسلام. كما يشير بحثنا إلى أن معدل التضخم (IR) له تأثير سلبي على النمو إذا كانت استراتيجية التمويل مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية. من المعروف على نطاق واسع أن العقيدة الإسلامية تحرض على ريادة الأعمال والتجارة وتشجع الربح وتركز أكثر على الاقتصاد الحقيقي. ومن ثم ، فإن التضخم يبدو وكأنه عائق أمام هذا التمويل كما هو الحال بالنسبة للتمويل التقليدي. بالتأكيد ، النتائج لها عدد من الآثار السياسية. أولاً ، تشير الأدلة التجريبية إلى أن الربحية الاقتصادية والمالية (ROA و ROE) ، ومعدل الفائدة ... لها أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي في نموذج التمويل الإسلامي. المتغيرات الأخرى ، على سبيل المثال ، إجمالي الدخل (T\_INC) ، إجمالي الاستثمار (T\_INV) ، وإجمالي الأصول (L\_TASS) ، لها تأثير إيجابي على النمو في حالة CB. لذلك ، تلعب البنوك الربوية وغير الربوية دورًا أساسيًا في المجتمع الاقتصادي. وبالتالي ، من المتوقع أن تستجيب لاحتياجات مختلف أصحاب المصلحة. بسبب هويتها الدينية وطابعها الأخلاقي ، من المتوقع أن تكون البنوك التي تحترم التعاليم الإسلامية أكثر مسؤولية اجتماعيًا من نظيراتها الكلاسيكية التي تستند وظائفها وخدماتها بشكل أساسي إلى تعظيم الربح. يعمل قطاع البنوك الإسلامية كمكمل للخدمات المصرفية التقليدية في البلدان الإسلامية ، عندما يتعايش كلا النظامين ويصل القطاع الإسلامي إلى مستوى اختراق متوسط في إجمالي القطاع المصرفي. ثانيًا ، تشير أدلتنا التجريبية إلى أنه على الرغم من نجاح الوسطاء الإسلاميين في السنوات الأخيرة في تسجيل تقدم كبير من حيث الكفاءة والأداء والاستقرار والمقاومة في التعامل مع الإخفاقات المالية ، فإن الحصة السوقية لهذه البنوك لا تزال بعيدة المنال عن التقليدية. في الواقع ، ممارسات الخدمات المصرفية الدولية الحالية تتحرف عن نموذجها النظري. يمكن تفسير الأسواق "المتخصصة" للتمويل والبنوك الإسلامية من خلال استراتيجية

التقليد التي تتبعها هذه البنوك على الأسواق التقليدية، وخاصة في منتجات ديونها. يجب أن يركز الوسطاء المعرفون على المنتجات الاستثمارية التي يشاركون بها مع العملاء في الخسارة كما في هذا الربح. ويواصلون تشجيعهم على اجتياز مرحلة الوساطة المالية البسيطة والتدخل في منتجات الاستثمار وعملياتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب استكشاف استخدام نماذج الفروع المتنوعة، اعتماداً على رغبات القطاع المستهدف، بدءاً من منافذ البيع الخفيفة على غرار الأكشاك التي تركز على عملاء التجزئة بالجملة إلى فروع الخدمة الكاملة التي تغطي جميع شرائح العملاء. تتمتع نماذج الفروع البديلة بميزة تكاملية تتمثل في احتمالية تقليل الاستثمارات وتكاليف التشغيل وأوقات الإعداد، وهي قوية بشكل أساسي إذا اقترنت بقنوات بديلة.

ستصل الصورة الحديثة التي تتمحور حول العميل والتي تبرز القيم الأخلاقية والمعنوية والجهود الاجتماعية أو البيئية إلى أوسع جمهور للعملاء المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. علاوة على ذلك، هناك حاجة لبرامج تعليمية حول المنتجات والهيكل المصرفية الإسلامية. علاوة على ذلك، على الرغم من أن التحليل أعلاه يكشف عن وجود تكامل هيكلي وتعاون بين القطاعين، يمكن أن تتدخل تأثيرات الموازنة العكسية أيضاً في الظروف المالية غير المواتية (على سبيل المثال، قد تكون الشركات الوسيطة عرضة لمخاطر نظامية أعلى بسبب تعرضها الأقوى إلى أنواع محددة من الاستثمارات، وخاصة استثمار المشاركة في تقاسم الأرباح والخسائر للبنك). الدراسات التكميلية مطلوبة أيضاً لفهم مصادر التأثيرات بشكل أكبر. لا يسمح المقال الحالي بفك التشابك بين القنوات الرئيسية الثلاث التي من خلالها يمكن للمصارف غير الربوية أن تؤثر على التطور المصرفي الشامل، مثل الاختراق المصرفي، والابتكار المالي، والهيكل التنافسي للقطاع المصرفي. كل من هذه القنوات هي جزء وثيق الصلة بالموضوع من تركيز البحث. في هذه الحالة، يتمثل الامتداد المنطقي لهذا البحث في دراسة الارتباط بين العمل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي. على وجه الخصوص، هل يمكن للقطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية أن يحافظ على نفس المساهمة في نمو الاقتصاد الكلي، مثل القطاع المصرفي التقليدي؟

#### المصادر

1. عبده، م.، وشودري، إن تي (2012). هل تؤثر الخدمات المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي في بنغلاديش؟ مجلة الاقتصاد الإسلامي، البنوك والتمويل، 3، 105-113.
2. عبده، م.، وعمر، م. أ. (2012). المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي: التجربة الإندونيسية. المجلة الدولية للتمويل والإدارة الإسلامية والشرق أوسطية، 5، 5-47.
3. أبيديفار، ب.، مولينو، ب.، وطرزي، أ. (2013). المخاطر في البنوك الإسلامية. مراجعة المالية، 17، 2035-2096.
4. أبيرجيس، ن.، وباين، ج. إي. (2014). لعنة النفط، ونوعية المؤسسات، والنمو في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أدلة من التكامل المشترك المتغير بمرور الوقت. اقتصاديات الطاقة، 46، 1-9.
5. بانكسكوب. (2013). قاعدة بيانات عالمية للبيانات المالية للبنوك وتصنيفاتها ومعلوماتها. تم الاسترجاع من <https://bankscope2.bvdep.com>
6. بيك، ت.، ديميرج-كونت، أ.، ومروش، أ. (2013). الخدمات المصرفية الإسلامية مقابل التقليدية: نموذج الأعمال والكفاءة والاستقرار. مجلة الأعمال المصرفية والمالية، 37، 433-447.
7. بورخيس، ك.، ونبي، م. س. (2013). سلامة البنوك الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية 2007-2008. مراجعة الاقتصاد المالي، 22، 68-77.
8. دالي، س.، وفريخة، م. (2015). التنوع في قواعد المؤسسات المالية الإسلامية. المجلة العربية لمراجعة الأعمال والإدارة، 5، 1-5833.1000103-2223 / 10.4172.
9. غرفة دبي. (2014). غرفة تجارة وصناعة دبي (الطبعة التاسعة). دبي: جمعية التمويل الإسلامي المصرية. تم الاسترجاع من <http://www.eifa.co>
10. جريدة الإيكونوميست. (2014). صحيفة أسبوعية باللغة الإنجليزية مملوكة لمجموعة الإيكونوميست ويتم تحريرها في مكاتب مقرها في لندن.
11. الكومي، م.، وكروسون، ر. (2013). تجارب في التمويل الأصغر الإسلامي. مجلة السلوك الاقتصادي والتنظيم، 95، 252-269.
12. فرقاني، هـ.، ومولياني، ر. (2009). الخدمات المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من ماليزيا. مجلة التعاون الاقتصادي والتنمية، 30، 59-74.
13. جبر ايرت، ل. (2014). هل يحفز التمويل الإسلامي تنمية القطاع المصرفي؟ مجلة السلوك الاقتصادي والتنظيم، 103، 4-20.
14. تقرير التنمية المالية العالمية. (2014). التقرير الأكثر شمولاً حتى الآن حول هذا الموضوع. البنك العالمي.
15. جوعيد م.، وساسي س. (2010). التنمية المالية والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ماذا عن تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية، ورقة عمل.



16. غو، د.، جيانغ، ك.، كيم، بي. واي.، وشو، سي. (2014). الاقتصاد السياسي للشركات الخاصة في الصين. مجلة الاقتصاد المقارن، 42، <http://dx.doi.org/10.1016/j.jce.2014.03.006303-286>.
17. هدى، أن. (2012). تطوير نظام التمويل الإسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة نامية: الحالة الإندونيسية. بروسيديا - العلوم الاجتماعية والسلوكية، 52، 179-179. <http://dx.doi.org/10.1016/j.sbspro.2012.09.454186>.
18. الجوادي، س.، جازية، ر.، وزيادة، أ. (2014). دراسة كفاءة وفعالية الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية: أدلة من إندونيسيا، 3، 29-41. تم الاسترجاع من <http://dx.doi.org/10.1016/j.jce.2014.03.006>.
19. كريم، ر.، وعلي، أ. (2014). محددات الاستراتيجية المالية للبنوك الإسلامية. مجلة تمويل الأعمال والمحاسبة، 16، 193-212.
20. خان، أ. (2018). آلية التكيف ووظيفة الطلب على النقود في باكستان. المراجعة الاقتصادية والاجتماعية الباكستانية، 20، 257-261.
21. Law, S. H., Azman-Saini, W. N. W., & M. (2013). اعتبارات الجودة المؤسسية والعلاقة بين التمويل والنمو. مجلة الخدمات المصرفية والمالية، 37، 5373-5381.
22. ليفين، أ.، لين، سي. إف، وجيمس تشو، سي. إس. (2002). اختبارات جذر الوحدة في بيانات اللوحة: الخصائص المقاربة والعينة المحدودة. مجلة الاقتصاد القياسي، 108، 1-108. [http://dx.doi.org/10.1016/S0304-4076\(01\)00098-724](http://dx.doi.org/10.1016/S0304-4076(01)00098-724).
23. ماجد، س. أ.، وقاسم، س. (2010، 2-5 أغسطس). التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي: التجربة الماليزية. ورقة مقدمة في منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي، كوالالمبور.
24. أولسون، د.، وزوبي، ت. (2008). استخدام النسب المحاسبية للتمييز بين البنوك الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي
25. بيريرا، L.D.H.، & Lee، G.H.Y. (2013). هل ساهم النمو الاقتصادي وجودة المؤسسات في الحد من الفقر وعدم المساواة في آسيا؟ مجلة الاقتصاد الآسيوي، 27، 71-86.
26. سليم، س. (2008). دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية. تم الاسترجاع من <http://ssrn.com/Abstract=989055>.
27. ف. سفيان، وأكبر نور محمد نور، م.ن.م. (2009). تغيرات محددات كفاءة البنوك الإسلامية المجلة الدولية للتمويل والإدارة الإسلامية والشرق أوسطية، 2، 120-120. <http://dx.doi.org/10.1108/17538390910965149138>.
28. سونداراراجان، ف.، ولوكا، إي. (2002). المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية في النظام المالي العالمي: القضايا الرئيسية في إدارة المخاطر والتحديات المقبلة (ورقة عمل صندوق النقد الدولي، 192/02)
29. تريبيون. (2014). صريحة مع أوقات العمل الدولية الجديدة.
30. أويدي، ك. (2013). البنوك كمنسقين للنمو الاقتصادي والاستقرار: مؤسسة صغيرة للاقتصاد الكلي مع العوامل الخارجية. مجلة النظرية الاقتصادية، 148، 322-322. <http://dx.doi.org/10.1016/j.jet.2012.09.003352>.